الأمم المتحدة

A/C.5/56/SR.7

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
28eJanuary 2002
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بهاتاري (نائب الرئيس) ..... (نيبال)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠ - ٢٠٠١

تجربة الزوار

الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية

تكنولوجيا المعلومات في الأمانة العامة

ربحية الأنشطة التجارية للأمم المتحدة

تنفيذ المشاريع الممولة من حساب التنمية

المناقشة العامة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-57556 (A)
0157556

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

البند ١٢٢من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠ - ٢٠٠١

تجربة الزوار (A/55/835 و A/56/7)

١ - **السيد نيوا** (الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزي): عرض تقرير الأمين العام بشأن مقترح إثراء تجربة زوار الأمم المتحدة (A/55/835)، وأشار إلى أن المفهوم الذي طرحه صندوق إقامة عالم أفضل قد تم استحداثه بمعرفة فريق المستشارين أنفسهم الذين اضطلعوا بالدراسة الأولية بشأن الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية. والمقترح ليس حاليا أكثر من ورقة تتعلق بالمفهوم، يقترح قبول تبرعات عينية. وهو ليس وثيقة من وثائق الميزانية، ولكن إذا ما نُفِّذ المقترح فسوف ينطوي على نفقات تشغيلية، ومن ثم تكون له آثار على الميزانية البرنامجية. لذلك يجري تقديمه إلى الجمعية العامة في الوقت الحالي. وسوف يتضمن المقترح قبول جناح جديد للزوار بشروط معينة من رابطة الأمم المتحدة في الولايات المتحدة الأمريكية، يقدم مرافق تفاعلية، ويوفر أيضا فرصة لتوسيع نطاق الأنشطة التجارية وتحسين ربحيتها. ويرد في الفقرة ٢٠ من التقرير شرح للشروط التي يخضع لها قبول التبرعات.

٢ - وقد جاء مقترح الأمين العام في تاريخ سابق لوقوع أحداث ١١ أيلول/سبتمبر التي من الواضح أن يكون لها آثار على تنفيذه. ومن وجهة النظر الحاسمة التي تتعلق بسلامة وأمن المندوبين والموظفين والزوار، فإن علاقة تجربة الزوار بالخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية تأخذ بعداً إضافياً، نظرا لأن اعتبارات الأمن تتطلب إقامة تنسيق وثيق بين هذين العنصرين.

٣ - ويقترح الأمين العام من حيث المبدأ قبول ذلك التبرع حتى يمكن لرابطة الأمم المتحدة في الولايات المتحدة الأمريكية أن تمضي قُدما نحو تدبير الأموال وإعداد تصميم تخطيطي، على أن يكون مفهوما أن الموارد اللازمة لتشييد الجناح الجديد والوصلة التي تربطه بمبنى الجمعية العامة (وتقدر بمبلغ يتراوح بين ٥٠ و ٦٠ مليونا من دولارات الولايات المتحدة)، سوف تدبرها رابطة الأمم المتحدة في الولايات المتحدة الأمريكية التي سوف تقدم أيضا تبرعات عينية لتجهيز الجناح الجديد والمرافق التفاعلية المتعددة الوسائط. وستكون تكاليف التشغيل من مسؤولية الأمم المتحدة، وإذا ما قبل الاقتراح فسوف تكون له آثار على الميزانية البرنامجية ثم استعراضها في الفرع الرابع من التقرير، وذلك حال وضع تجربة الزوار موضع التشغيل، وسوف تظهر هذه الآثار في الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ في أقرب تقدير.

٤ - ويود الأمين العام أن يؤكد أن الإجراءات المبيَّنة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والوارد في الوثيقة A/36/643 سوف يتم اتباعها خلال المراحل المختلفة للمشروع. وقد أوصت اللجنة الاستشارية بأنه ينبغي، إقرارا للطابع الدولي للمشروع، بذل جهود لتوسيع نطاق المساهمين المحتملين عن طريق دعوة رابطات وطنية أخرى للأمم المتحدة للمشاركة في المشروع والتماس مشورتها. وقد نقل الأمين العام بالفعل هذه التوصية إلى رابطة الأمم المتحدة في الولايات المتحدة الأمريكية.

٥ - وتعتقد اللجنة الاستشارية أيضا أنه ينبغي للإدارة أن تعير اهتماما خاصا إلى مسألة النفقات الثابتة. ومن أجل دراسة الطريقة التي يمكن موازنة هذه النفقات بالإيرادات المحتملة، سوف يكون من الضروري الحصول على إدراك مفصل بدرجة أكبر لتصميم ومحتوى المعروضات التفاعلية المتعددة الوسائط، وهو الإدراك الذي لن يتوفر إلا بعد إعداد التصميم التخطيطي. ويمكن عندئذ تقديم مقترح ميزانية تفصيلية إلى الجمعية العامة، يتضمن تقديرات دقيقة للإيرادات ونفقات التشغيل. وسوف يستطلع الأمين العام

أيضا إمكانية قيام مرفق عام بالدعاية لمركز الزوار الجديد بأدنى حد من التكلفة. ويتوخى الأمين العام في اقتراحه إنشاء صندوق للتجديدات الرأسمالية. وكما أوصت اللجنة الاستشارية، فإن القواعد التي تنظم تغذية الصندوق وتشغيله وإدارته سوف تقدم إليها لاستعراضها بالاقتران بالمقترحات النهائية للمشروع.

الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية (A/55/117 و Add.1)

٦ - **السيد نيوا** (الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية): أبلغ اللجنة الخامسة عن سير العمل في الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية، واستكمل التقرير المقدَّم من الأمين العام في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (A/55/117). وقال إن الجمعية العامة أذنت للأمين العام في قرارها ٢٣٨/٥٥ بالمضي قدما في إعداد خطة تصميم شاملة وتحليل تفصيلي لتكاليف الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية؛ بما في ذلك تفاصيل عن التدابير الرامية إلى حماية المنظمة من التجاوزات فيما يتعلق بالتكاليف وتحديد جميع البدائل الممكنة التطبيق، وقررت تخصيص مبلغ قدره ٨ ملايين دولار لهذا الغرض. وقال إن الأمين العام أسند المشروع، من خلال مناقصة دولية؛ إلى المجموعة الإيطالية رينا تو سارنو التي تضم معماريين وخبراء في الهندسة الميكانيكية والكهربائية، إلى جانب استشاريين متخصصين (بما في ذلك شركة تيرنز كونستركشن وشركة سيسكا دهينيسي انجنيرز، التي اشتركت في تشييد مباني الأمم المتحدة منذ نحو ٥٠ عاما)، على أن يتم إعداد التصميم النظري وتحليل التكاليف في شباط/فبراير ٢٠٠٢. وفي سياق أحداث أيلول/سبتمبر، اكتسبت الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية طابعا عاجلا وبعدا جديدا. وكما لاحظ الأمين العام في تقريره، كان نظام الأمن تقادم به العمر وأصبحت هياكل السلامة ينتقصها الكفاءة (أشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى نواحي القصور في نظام الأمن في عام ١٩٩٨ في تقريره السنوي A/53/428، الفقرة ٩٥). وكان من شأن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر أن جعلت من الضروري توسيع نطاق الأعمال المخطط القيام بها، مع الأخذ في الاعتبار مختلف سيناريوهات التهديد بالخطر، وتعدّل برنامج العمل ليعكس الأولويات الجديدة. وفي الفترة من شباط/فبراير إلى أيار/مايو ٢٠٠١، واستجابة لطلب من كونغرس الولايات المتحدة، أجرى مكتب المحاسبة العامة في الولايات المتحدة استعراضا تفصيليا للخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية وانتهى إلى أن تخطيط أعمال التجديد المقترحة معقول ومطابق لأفضل الممارسات. وظلت المناقشات جارية مع البلد المضيف، وسوف تجري المناقشات مع بلدية نيويورك وولاية نيويورك في أقرب وقت ممكن. وسوف يشكل المجلس الاستشاري للخبراء الماليين والشخصيات البارزة في أقرب وقت ممكن، وسوف يبدأ استعراض مختلف خيارات التمويل على سبيل الأولوية. وسوف يركِّز تقرير الأمين العام المقرر تقديمه إلى الجمعية العامة على أن يكون جاهزا في أيار/مايو أو حزيران/يونيه ٢٠٠٢، لطرحه للمناقشة في الدورة السابعة والخمسين، على نطاق التجديد وعناصره الأساسية بصفة رئيسية، والوارد تفاصيلها في الفقرات ٤٤ (أ) إلى ٤٤ (هـ) من الوثيقة A/55/117. وسوف يعرض التقرير أيضا مختلف الخيارات لمعالجة المسائل المطروحة في الفقرات ٤٤ إلى ٤٩ من الوثيقة A/55/117. وسوف تبذل جهود لبيان أثر التشييد، ولا سيما من حيث توفير حيِّز مؤقت لمكاتب الإدارات التي سينتقل مكانها نتيجة للأعمال. وأخيرا، سوف يعالج التقرير أساليب الحد من التكاليف ومنع تجاوزات التكاليف في كل مرحلة من مراحل المشروع. وبدون المساس بمقرر الجمعية العامة، ارتأت الإدارة أن من الحصافة اتخاذ خطوات مباشرة لضمان الإعداد السليم للمراحل التالية، وخاصة تكليف شركة لإدارة البناء قبل استكمال مرحلة التصميم، حتى يمكن إجراء استعراض للتصميمات من

حيث الجدوى وترتيبات التنفيذ. وأسندت إلى فرقة صغيرة من موظفي الأمانة العامة مهمة مراقبة المشروع تحت إشراف الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية، على أنه سيكون من الضروري، حال موافقة الجمعية العامة على المشروع، توفير أعداد إضافية من الموظفين من ذوي المهارات الخاصة المطلوبة، وتشكيل فرقة مخصصة لإدارة المشروع. وسوف يضمّن الأمين العام تقريره مقترحات في هذا الشأن.

تكنولوجيا المعلومات في الأمانة العامة (A/55/780 ؛ A/56/7)

٧ - **السيد نيوا** (الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية): عرض تقرير الأمين العام المعنون "تكنولوجيا المعلومات في الأمانة العامة: خطة عمل " (A/55/780) الذي يحتوي الجزء الأول منه على استراتيجية بأهدافها الرئيسية، ويصف الجزء الثاني الأنشطة المنسّقة الهادفة إلى تنفيذ الاستراتيجية. وقد تم بالفعل تنفيذ بعض الأنشطة والتخطيط لتنفيذ البعض الآخر. وقد تبين من دراسة استقصائية أجريت في عام ٢٠٠٠ للهياكل الأساسية التقنية في الأمانة العامة أن الأمانة العامة تمكنت بصفة عامة من مسايرة نواحي التقدُّم التكنولوجي، وإن كان الوضع يختلف من إدارة إلى أخرى ومن مركز عمل إلى آخر، من حيث كل من الهياكل الأساسية ذاتها وقدرات الموارد البشرية. وقد شهدت جميع الإدارات ومراكز العمل صعوبات في تعيين موظفي تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستبقائهم. وبصفة رئيسية، أبرزت الدراسة الاستقصائية الحاجة إلى وضع خطة عمل منسّقة لتمكين المنظمة من الاستفادة بالكامل من التكنولوجيات الجديدة والاستمرار في مجاراة العصر. وتهدف خطة العمل التي تتناولها اللجنة الخامسة بالنظر، إلى ضمان أن يتميز مستوى التكنولوجيا في الأمانة العامة بأكملها بالتماسك ومجارة العصر. وتتعلق الأهداف الرئيسية بالمعلومات (الحصول عليها وتبادلها)، والدعم الميداني لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والهياكل الأساسية التقنية، وبناء القدرات، وتحقيق إدارة إلكترونية. وأورد التقرير تفاصيل عن الأنشطة الأساسية المقابلة لكل من هذه الأهداف، والإجراءات المتخذة حتى الآن، والإجراءات المستهدفة في المستقبل، والنتائج المتوقعة. وتمثلت إحدى المسائل الرئيسية في الإدارة الجيدة لأنشطة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ ومن المتوخى اتباع نهج مركزي في بعض جوانب أنشطة الإدارة على نحو ما قررت اللجنة التوجيهية المعنية بسياسة الإصلاح والإدارة من إنشاء مجلس لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المقر، يكون مسؤولا عن إدارة الهياكل الأساسية الجوهرية ووضع المعايير واختيار المنهجيات وإنشاء نظم على نطاق المنظمة، مع اتباع اللامركزية في إدارة المعدات والبرامج والموارد البشرية في الإدارات والمكاتب. وسوف يكون المجلس مسؤولا عن تنسيق وتنفيذ الأنشطة المبيَّنة في خطة العمل ورصد احتياجات المنظمة وتطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، حتى يمكن إسداء المشورة للجنة التوجيهية في هذا الشأن.

ربحية الأنشطة التجارية للأمم المتحدة (A/55/546؛ A/56/7).

٨ - **السيد نيوا** (الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية): عرض تقرير الأمين العام عن التدابير المقترحة لتحسين ربحية الأنشطة التجارية للأمم المتحدة (A/55/546)، وقال إن بعض هذه التقارير عبارة عن مقترحات أولية، في حين أن البعض الآخر يقتضي إجراء تغييرات رئيسية. ومن بين الجوانب التي أبرزتها عملية الاستعراض الذي أجرته شركة خاصة للاستشارات تعاقد معها الأمين العام، مسألة مساحة المرافق المادية، وهي عنصر رئيسي في ربحية الأنشطة التجارية. غير أن المساحة المخصصة للزوار لم تتغير تغيُّرا كبيرا منذ أكثر من ٤٠ عاما، وهي تحد من نطاق المرافق التي يمكن إتاحتها للزوار. والاقتراح الرامي إلى إثراء تجربة زوار الأمم المتحدة، كما هو وارد في الوثيقة A/55/835، التي تم

عرضها في وقت سابق في هذه الجلسة، سيكون من شأنه زيادة المساحة بأكثر من الضعف (من قرابة ٠٠٠ ٣٩ قدم مربع إلى نحو ٠٠٠ ٩٠ قدم مربع)، مما يتيح للمرافق والخدمات المتاحة للزوار بأن تتوسع بدرجة كبيرة. وهناك أيضا تدابير قصيرة الأجل من شأنها تحسين ربحية الأنشطة التجارية، وأيضا وعلى نفس الدرجة من الأهمية، نوعيتها أي وضع الإشارات والإضاءة والترويج الفعَّال الذي يضطلع به المرشدون أثناء الجولات المصحوبة بمرشدين؛ للأنشطة التجارية المعروضة. ولاحظ أن تكاليف تجديد مقهى الزوار قد تحملها المتعهد بالكامل.

٩ - وقد قدمت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بعض التوصيات المحددة بشأن ربحية الأنشطة التجارية (A/56/7، الفقرات ب أ٣-٥ إلى ب أ ٣-١٣). ويتفق مكتب خدمات الدعم المركزية اتفاقا تاما مع اللجنة الاستشارية. ويجري حاليا تنفيذ هذه التوصيات أو سوف تدرج في الإطار العام لمقترح إثراء تجربة زوار الأمم المتحدة. وسوف تلتمس مشورة اللجنة الاستشارية قبل إبرام أي ترتيبات تعاقدية جديدة عند انتهاء العقد المبرم مع المتعهد الحالي لعملية مقهى ومطعم الموظفين وقاعة طعام الوفود في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وقد اتخذت خطوات أيضا لمناقشة معدلات أنسب لاسترداد التكاليف التي تدفعها الأمم المتحدة، وذلك مع إدارة بريد البلد المضيف، وبحث إمكانية تكليف مصدر خارجي بالأنشطة البريدية. وبالنسبة لمحل الأمم المتحدة لبيع الكتب والمنشورات، فإن الإدارة، مثلها كمثل اللجنة الاستشارية، ترى وجوب أن تتوفر لدى أي متعهد خبرة في بيع الكتب حتى يكون قادرا على التوسع في مبيعات منشورات الأمم المتحدة والمنشورات المتصلة بها. غير أنه بالنظر إلى التغييرات التي قد تحدث لدى تنفيذ مقترح إثراء تجربة الزوار، فإن البحث عن هذا المتعهد واختياره سوف يتحقق على أفضل وجه عندما تتوفر لدى الإدارة صورة أوضح للتصميم الشامل لمنطقة الزوار الجديدة.

تنفيذ المشاريع الممولة من حساب التنمية (A/55/913)

١٠ - **السيد سيفيلي** (الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ المشاريع الممولة من حساب التنمية (A/55/913)، وقال إنه ينبغي قراءة التقرير بالاقتران بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن الجزء الثالث عشر من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/56/7، الفقرات ثالث عشر - ١- ثالث عشر - ٥). وقد خصص الجزء الأكبر من التقرير للتقدم المحرز في تنفيذ المشاريع الثلاثة والعشرين التي تم إقرارها في الميزانيتين البرنامجيتين للفترتين ١٩٩٨-١٩٩٩ و ٢٠٠٠-٢٠٠١، وللأثر المترتب على هذه المشاريع. وفي حين تضمن التقرير وصفا للحالة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠١، فإنه سوف يقدم معلومات مستكملة تعكس الحالة في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ومن مجموع مبلغ ٠٠٠ ١٣٠ ٢٦ دولار اعتمد لثلاثة وعشرين مشروعا منذ إنشاء حساب التنمية، تم إنفاق ما يقرب من ١٢ مليون دولار في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أي ٤٥,٤ في المائة وتبقى رصيد قدره ٨٠٠ ٢٦٤ ١٤ دولار. وأتاح إعداد التقرير فرصة لاستعراض التجربة المتحققة حتى الآن واستخلاص دروس منها، بما في ذلك ما يتعلق بإدارة الحساب وتقديم التقارير والتقييم.

١١ - وأكد، أولا، دور اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عملية اختيار المشاريع الممولة من حساب التنمية وتقييمها ورصد أدائها. وسوف يكون من الصعب للغاية من الناحية العملية التنفيذ المشترك للمشاريع الشاملة لعدة قطاعات والمشاريع الأقاليمية والإقليمية ودون الإقليمية التي تلقى التشجيع، بدون قيادة اللجنة التنفيذية.

وجدير بالملاحظة أيضا أن حساب التنمية يساعد على تحقيق التجانس والمواءمة بين نهج التعاون التقني وطرائق التنفيذ في الأمانة العامة. وأصبح من الواضح بشكل متزايد أن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بتشجيع من اللجنة التنفيذية، هو وسيلة فعَّالة لخفض التكاليف وتعظيم الأثر. وقد مكَّنت هذه التكنولوجيات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من تقديم دعم مركزي لحساب التنمية دون أن يكون له هيكل مخصص، الأمر الذي سوف يكون مكلفا، أو موظفون إضافيون متفرغون. وقد أتاح موقع حساب التنمية على شبكة الإنترنت (http://www.un.org/esa/devaccount)، الذي تم تدشينه في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠، الإمكانيات أمام المستخدمين للوصول ضمن أمور أخرى، إلى معلومات مستكملة بشأن جميع المشاريع المعتمدة، ونص المقررات المتعلقة بحساب التنمية، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بتقديم المشاريع وتمويلها وتقديم التقارير عنها، ويهيئ روابط مع الإدارات والبرامج المعنية الأخرى. وقد انتهت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لتوها من وضع اللمسات النهائية لنموذج خاص بحساب التنمية في النظام المتكامل لمعلومات الرصد والوثائق. واعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر، سيتم مباشرة وفي الوقت الفعلي تقديم تقارير أداء مرحلية بشأن المشاريع الممولة من حساب التنمية، أثناء التنفيذ الفعلي للأنشطة الفردية.

١٢ - وتطرق إلى نقاط الضعف التي كشف عنها استعراض التقارير المقدمة من الوكالات المنفذة، والتي تناولها النقاش في الوثيقة (A/55/913، الجزء الرابع، الفقرات ٢٨٠ إلى ٢٩١). وقال إن مدير البرنامج يتولى بحثها مع الكيانات المنفذة، ويجري تصحيحها تدريجيا.

١٣ - وقد أسفر استعراض المشاريع الممولة من حساب التنمية عن دروس قيِّمة. ومن المفضَّل، كلما أمكن، أن يتم تصميم المشاريع وتنفيذها بصفة مشتركة بواسطة وكالتين أو أكثر. ومن شأن ذلك تسهيل ممارسات الإدارة الجيدة وتحقيق التجانس بين نظم التخطيط والرصد والإبلاغ. وثمة درس مستفاد آخر يتعلق بالحاجة إلى دعم أثر المشاريع بعد اكتمال تنفيذها. ونظرا للموارد المحدودة المتوفرة لحساب التنمية، فلن يستطيع الاستمرار في تقديم دعمه لأجل غير مسمى، ولكنه يقدم بالفعل تمويلا تكميليا يتيح الاضطلاع بأنشطة إنمائية مبتكرة مع أثر بياني. وينبغي أن يدرج نوع الدعم في تصميم وتنفيذ المشاريع منذ البداية، بما في ذلك وضع استراتيجية لجذب مانحين أو شركاء محتملين في المستقبل، وتعزيز ملكية المشروع فيما بين المنتفعين به. وثمة درس آخر يتمثل في أنه ينبغي ألا يعهد بالمشاريع الجديدة إلا إلى وكالة منفذة لديها القدرة على تنفيذها. وينبغي عدم إضافة مشاريع جديدة إلى ملف وكالة منفذة عندما يلاحظ نشأة حالات تأخير نظرا للتعارض مع أولويات أخرى، وإلى أن يتم على الأقل التحقق من أن الوكالة المنفذة قد استعادت قدرتها على التنفيذ على نحو فعلي. وأخيرا، يبدو أن حلول التنفيذ المنخفضة التكلفة تؤدي في أغلب الأحيان إلى آثار بيانية أكثر وضوحا وتهيئ ظروفا لاستمرار بقاء الأنشطة في الأجل الطويل أفضل من الحلول الأكثر تعقيدا. ويبدو أن المشاريع التي تكلف ما بين ٠٠٠ ٦٠٠ و ٠٠٠ ٩٠٠ دولار لديها أفضل الفرص لإنجازها ضمن فترة سنتين واحدة. وفي الختام، قال إن حساب التنمية الذي تمتد قيمته كعامل مساعد إلى أبعد من فحوى المشاريع ذاتها، يعمل على إثراء مجموع أعمال التعاون التقني.

المناقشة العامة

١٤ - **السيد تيليمانز** (بلجيكا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، وقال إن بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي، استونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا، والبلدان المنتسبة قبرص،

ومالطة، والنرويج، وهي بلد من بلدان منطقة التجارة الحرة الأوروبية وعضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تنضم إلى بيانه. وفي حين يرحب الاتحاد الأوروبي بالتقرير الذي يتضمن مقترحات الأمين العام بشأن إثراء تجربة زوار الأمم المتحدة (A/55/835)، فإنه يعتقد أن تحليلاته غير كاملة لأنه يعنى بشكل حصري تقريبا بالنفقات التشغيلية بدلا من النفقات الرأسمالية. وأضاف أن المشروع يرتبط ارتباطا لا ينفصم بخطة الأمم المتحدة الرئيسية للأصول الرأسمالية، ويتعين أن يعاد فحصه لدى عرض المراحل التالية من الخطة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن مساهمات القطاع الخاص وإصدارها على أن يتم بوضوح تحديد مسؤوليات كل من الأمانة العامة والهيئات المشاركة في البرنامج (A/56/7، الفقرة ١١٣). وتشكك اللجنة في تنبؤات الأمانة العامة المتفائلة بشأن الإيرادات، واستصواب إنشاء صندوق خاص وطرائق لإدارة الصندوق. ومن ثم يتطلب الأمر إجراء دراسة أكثر تفصيلا للبرنامج.

١٥ - ويوافق الاتحاد الأوروبي على تقرير الأمين العام بشأن ربحية الأنشطة التجارية (A/55/546) ويؤيد ملاحظات اللجنة الاستشارية؛ ويؤكد أهمية إعداد خطة تحدد الأهداف التجارية والتدابير اللازمة لتحقيقها، وترشيد الهياكل الإدارية المتعلقة بهذه الأنشطة، مع إعطاء الأفضلية للتعاقد من الباطن وإجراء جرد للغرف أو المساحات التي تشغلها في المقر منظمات أخرى بخلاف الأمم المتحدة.

١٦ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يحيط علما مع الاهتمام باستعداد الأمانة العامة لتحسين التنسيق بين الأنشطة في مجال تكنولوجيا المعلومات. وتبيِّن خطة العمل المقدمة من الأمانة العامة (A/55/780) بتفصيل كبير ما يصادف من مشكلات وتحدد معالم نهج عام، وهذا أمر جدير بالترحيب. وينضم الاتحاد الأوروبي إلى توصيات اللجنة الاستشارية، وخاصة التوصيات المتعلقة بالحاجة إلى سلطة مركزية لاتخاذ قرارات بشأن السياسة العامة، وإلى نهج استراتيجي، واعتماد معايير موحدة؛ والمكاسب الملموسة في الكفاءة والإنتاجية التي ستفرج عن موارد يمكن إعادة توجيهها إلى قطاعات أخرى؛ وتدابير منع انتشار أنظمة مكلفة وغير متوافقة ومتداخلة. وبالنسبة للهيكل التنظيمي، يحبذ الاتحاد الأوروبي مبدأ النموذج المركزي جزئيا، ولكنه يلاحظ أنه ليس من الممكن حاليا وضعه موضع التطبيق بدون معايير محددة للتمييز بين مجالات القرارات "المركزية" و "اللامركزية" وبين الإجراءات الإدارية ذات الصلة. وفيما يتعلق بالموارد التقنية والبشرية، لا تقدم الأمانة العامة أي معلومات عن المكاسب في مجال الكفاءة المتوقعة من خلال التنسيق. وأخيرا، يشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق لأن الآثار التي تترتب على الميزانية من جراء خطة العمل لم تنعكس في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ التي تشمل بالفعل مبلغ ١٥٠ مليون دولار لتكنولوجيا المعلومات. غير أن خطة العمل شرط ضروري مسبق لاتخاذ أي قرار يتعلق بالاستثمار في ذلك المجال. ويأمل الاتحاد الأوروبي، مثله في ذلك كمثل اللجنة الاستشارية، في أن تقدم خطة عمل منقحة إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين تشمل جدولا زمنيا للتنفيذ وتتضمن وصفا للهيكل التنظيمي الجديد، والرابطة بين مختلف نظم تكنولوجيا المعلومات والمكاسب المتوقعة في إطار فعالية التكلفة.

١٧ - **السيد فوكس** (استراليا): تكلم باسم استراليا وكندا ونيوزيلندا، وأشار إلى أن هذه البلدان الثلاثة كانت ضمن البلدان التي أعربت عن القلق، خلال مفاوضات الميزانية في عام ١٩٩٩، إزاء استثمار موارد كبيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات دون وجود إطار مناسب للتخطيط الاستراتيجي. وأضاف أن هذه الوفود ترحب بتقرير الأمين العام (A/55/780) المقدم عملا بالفقرة ٦١ من قرار الجمعية العامة

٢٤٩/٥٤، ولاحظ باهتمام نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجريت في عام ٢٠٠٠ لموجودات تكنولوجيا المعلومات في الأمانة العامة.وترحب أيضا بإدماج النظام المتكامل لتكنولوجيا المعلومات وخدمات تكنولوجيا المعلومات في وحدة تنظيمية واحدة. وقال إنه نظرا لأن تكنولوجيا المعلومات أمر حاسم في تمكين الأمانة العامة من إنجاز الولايات بكفاءة، فإنه يتعين الاعتناء بصفة خاصة باستحداث إطار للتخطيط الاستراتيجي وتحديد أولويات العمل في هذا المجال. وقال إنه لذلك يشعر بالدهشة لأن يلحظ في الفقرة ١٤ من التقرير أن الاستراتيجية وضعت بعد إعداد الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣؛ الأمر الذي يعني أنه لا توجد علاقة بين عملية التخطيط الاستراتيجي والموارد التي تعززها. وطلب الحصول على توضيح لهذه النقطة.

١٨ - وأعرب عن قلقه أيضا لأن يلحظ أن الإجراءات المقترحة لم يرافقها أي جدول زمني أو خطة للتنفيذ أو تقديرات للتكلفة.وأن كثيرا من النتائج المحددة المتوقعة غامضة ويتعذر قياسها ولا تعكس ما يمكن توقعه بالنظر إلى مقدار الموارد المقرر استثمارها. وعلى سبيل المثال، لم يحدد التقرير الكيفية التي يمكن بواسطتها لزيادة تدفق المعلومات أو الاستخدام الشامل لتكنولوجيا المعلومات أن يساعد في جعل الأمانة العامة أكثر كفاءة. ومن الضروري أن تقوم الأمانة العامة، في الشكل القادم لمشروع الخطة، بتحديد أهداف ملموسة للكفاءة ووضع أو إنشاء آلية لإدارة الجهود في هذا الشأن. وفي هذا السياق، ينبغي أن تكون نقطة الانطلاق إجراء تحليل للاحتياجات القائمة على النمو الصفري بما يشمل إجراء استعراض لتدفقات الأعمال وتصميم الوظائف والعمليات ووحدات العمل.

١٩ - وتساءل عما إذا كان الهيكل الحالي لتقييم مقترحات تكنولوجيا المعلومات هو الهيكل الصحيح. فقد كشفت الدراسة الاستقصائية عن مشكلات تتعلق بالازدواجية والنظم غير المتوافقة والتطور غير المتوازن بين مختلف الإدارات. ولم يتم في التقرير تحليل الدور الذي يمكن أن تكون قد قامت به في هذا الشأن نواحي القصور في الهيكل الحالي. وأعرب عن عدم اقتناعه بأن إضافة مجلس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى الهيكل القائم سوف يوفِّر حلا لذلك. وينبغي أيضا دراسة العلاقة بين الخدمات المركزية والإدارات المستخدمة لتحديد عدة أمور من بينها ما إذا كان الدعم المقدم لهذه الإدارات كافيا بالنسبة لاحتياجاتها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تخضع الاقتراحات التي تشمل استخدام موارد كبيرة لتدقيق تقني صارم. وتساءل عن التدابير المتخذة لمنع المزيد من الازدواجية لدى قيام شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات باستحداث إطار للسياسة العامة. وأعرب عن اغتباطه لأن اللجنة التوجيهية المعنية بسياسة الإصلاح والإدارة قد حددت بالفعل بعض المجالات ذات الأولوية التي ستعالجها فرق العمل المخصصة (A/55/780، الفقرة ٦٠)، ولكنه تساءل عن كيفية ارتباط هذه الأولويات بخطة العمل.

٢٠ - **السيد ميرمحمد** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، وقال إنه بينما تحقق تقدم في استخدام تكنولوجيا المعلومات، فإن عدم وجود معرفة كاملة بشأن استخدام هذه التكنولوجيا في الأمانة العامة جعل من المتعذر وضع استراتيجية متماسكة وخطط للتنفيذ في أنحاء الأمانة العامة ومراكز العمل الرئيسية. ونتيجة للنقص في التنسيق، تم اعتماد تشكيلة من الحلول التكنولوجية غير المتوافقة فيما بين بعضها البعض في أغلب الأحيان. ولاحظ أن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ قد أعدت قبل وضع الاستراتيجية المقترحة في تقرير الأمين العام، مما يترتب عليه عرض الاحتياجات اللاحقة من الموارد بصورة منفصلة على الجمعية العامة. وقال إنه يشارك اللجنة

الاستشارية قلقها إزاء عدم توفر معلومات مالية عن الاحتياجات القصيرة والطويلة الأجل. والإطار الزمني اللازم للتنفيذ. وقال إنه لا يمكن زيادة تكنولوجيا المعلومات دون أن تكون هناك زيادة مماثلة في الموارد المالية والبشرية المخصصة لذلك. وهو يتفق مع اللجنة الاستشارية على أنه ينبغي أن تسفر الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات عن زيادات ملموسة في الكفاءة والإنتاجية (A/56/7، الفقرة ٨٩). وإذا لم تتحقق هذه المكاسب، فليس هناك ما يبرر القيمة المضافة للاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات.

٢١ - وفيما يتعلق بإثراء تجربة زوار الأمم المتحدة (A/55/835)، لاحظ أن التكاليف الرأسمالية سوف تمول بالكامل من مصادر خاصة. وقال إنه يؤيد الشروط التي اقترحتها اللجنة الاستشارية، في الفقرة ١٠٧ من تقريرها، لقبول التبرعات العينية، وخاصة الحاجة إلى تجنب الإضرار بصورة الأمم المتحدة من خلال الطابع التجاري. ونظرا للطابع الدولي للأمم المتحدة، ينبغي بذل جهود من أجل التوسع في عدد المساهمين المحتملين عن طريق دعوة رابطات الأمم المتحدة في البلدان الأخرى للاشتراك في المشروع وإسداء النصح بشأنه. وتستند الزيادة المتوقعة في الإيرادات إلى الافتراض بأن عدد الزوار سوف يزداد. والإيضاحات الواردة في التقرير بشأن هذه النقطة مفيدة للغاية غير أنه تساءل عما يتوقع إجراؤه من تعديلات إذا لم تتحقق التوقعات، مع الأخذ في الاعتبار أن النفقات في هذا المجال من المتوقع أن تزداد من ٦,٥ مليون دولار إلى ١٥,٣ مليون دولار. وأشار إلى اقتراح الأمين العام إنشاء صندوق للتحسينات الرأسمالية لتجربة الزوار، وقال إنه يشارك اللجنة الاستشارية قلقها باحتمال أن تزيد أوجه العجز ومن ثم قد تصبح عبئا على كاهل المنظمة (A/56/7، الفقرة ١١٢). وينبغي أن يقدم إلى الجمعية العامة تقرير شامل عن المسألة، يأخذ في الاعتبار ملاحظات اللجنة الاستشارية وتوصياتها.

٢٢ - وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ المشاريع الممولة من حساب التنمية (A/55/913)، تلاحظ مجموعة الـ٧٧ والصين أنه لدى إنشاء حساب التنمية، تم اقتراح موارد بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار من المقرر أن يتولد من المكاسب الناجمة عن الكفاءة في الأمانة العامة. غير أن المستوى الفعلي للموارد لا يقترب بحال من الأحوال من هذه التقديرات الطموحة. وتحيط المجموعة علما برأي اللجنة الاستشارية بأن تدابير الكفاءة لا تؤدي بالضرورة إلى وفورات فورية وتستلزم في بعض الأحيان استثمارات جديدة، وخاصة في تكنولوجيا المعلومات (A/56/7، ثالث عشر - ٣). وتلاحظ المجموعة أنه تمت الموافقة منذ إنشاء حساب التنمية على ٢٣ مشروعا بمبلغ مجموعه ٢٦ ١٣٠ ٠٠٠ دولار. وأنفق من هذا المبلغ، ما مجموعه ٨ ٨٨٤ ٠٠٠ دولار في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠١، وهو نسبة منخفضة. لذلك تدعو مجموعة الـ٧٧ والصين إلى بذل جهود أكثر تصميما من أجل التنفيذ الكامل للمشاريع المعتمدة.

٢٣ - وقال إن مجموعة الـ٧٧ والصين تلاحظ أن مهام التنسيق التي تضطلع بها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التي تشمل دعما فنيا للمشاريع الممولة من حساب التنمية، يتم الاضطلاع بها ضمن الموارد المتوفرة للإدارة. وتلاحظ المجموعة أيضا ما توصل إليه مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/55/913، الفقرتان ٢٩٢ و ٢٩٣) من أنه بالنظر إلى ما هو سائد من محدودية الموارد وتزايد حجم العمل الكلي في الإدارة، فإنه ينبغي أن تقابل المهام الأساسية المتعلقة بالرصد والتقييم ورفع التقارير بشأن المشاريع بموارد كافية. وترحب المجموعة بتوصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية من أنه ينبغي أن تشمل مقترحات المشاريع جميع التكاليف غير المباشرة سواء كانت ممولة من حساب التنمية أو غير ممولة.

٢٤ - **السيد اجيمان** (غانا): قال إن وفده ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين. وأشار بصفة خاصة إلى تقرير الأمين العام عن تكنولوجيا المعلومات في الأمانة العامة (A/55/780)، وقال إن توافر المعدات واستخدامها قد أظهرا نموا هائلا خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٠. وفي حين تم تحقيق نجاح كبير مثل إدخال النظام المتكامل للمعلومات الإدارية ونظام الأقراص البصرية، فإن تطوير تكنولوجيا المعلومات داخل الأمم المتحدة كان ذا سمة مخصصة إلى حد بعيد دون وضع خطة شاملة. ويلاحظ وفده أن الاعتمادات المخصصة لتكنولوجيا المعلومات في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، والتقديرات المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، كانت كبيرة وتشكل وجها من أعلى أوجه الإنفاق، وذلك دون إجراء تحليل لتكاليف تنفيذ خطة العمل. وأضاف أن إعداد خطة للعمل يتطلب أن يأتي في التوقيت المناسب حتى يمكن ضمان أن تكون النفقات المتكبدة في مجال تكنولوجيا المعدات ضمن إطار محدد تحديدا جيدا يكفل التلاحم بين السياسة العامة والقرارات الإدارية والتوافق بين الهياكل الأساسية التقنية والبرامج ونظم التشغيل. ويؤيد وفده الأساس المفاهيمي لخطة العمل، وخاصة هيكل الإدارة، ويرحب باعتراف الأمانة العامة بالحاجة إلى قدر كاف من المرونة حتى يمكن تزويد خدمات المستخدمين بالمعدات والبرامج والموارد البشرية اللازمة لمقابلة احتياجاتهم. ويؤيد وفده قرار الأمانة العامة الاعتماد أساسا على قدراتها الداخلية لتكنولوجيا المعلومات.

٢٥ - ويحث وفده الأمين العام على أن يوضح بمزيد من التفاصيل الآثار المالية لتنفيذ خطة العمل. ومن المفهوم لديه أن الاستثمارات في ميدان تكنولوجيا المعلومات قلما تسفر عن نتائج ملحوظة في الأجل القصير، وإن كانت الفوائد المتوسطة والطويلة الأجل في الوفورات المتعلقة بالتكاليف حقيقية. وقال إن استعانة المنظمة المتزايدة بتكنولوجيا المعلومات هي اتجاه لا رجعة فيه، شأنها شأن الرغبة في إعادة رسم ممارسات العمل بوصفها جزءا من مجهود أوسع للإصلاح. وسوف تكون الاستثمارات المبدئية مرتفعة ولا تشمل فحسب تطوير الهياكل الأساسية أو المعدات أو البرامج، وإنما أيضا تعزيز بناء القدرات فيما بين الموظفين. ويشارك وفده اللجنة الاستشارية قلقها الذي أعربت عنه في الفقرة ١١٧ من تقريرها ويحث إدارة الموارد البشرية على مواظبة تقييم التدرج الوظيفي ومكافأة فئة الشباب والنشطين من الموظفين العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات.

٢٦ - وكما اعترف الأمين العام في الفقرة ٢٢ من تقريره، ينبغي ألا يسفر تطوير تكنولوجيات المعلومات عن انخفاض حاد في المنشورات في شكل ورقي، التي ينبغي ضمان استمرارها بالمستويات الحالية في الأجلين القصير والمتوسط، ثم إعادة تقييمها في الأجل الطويل لتعكس ما يحدث من تغييرات في الطلب عليها. ومن غير المقبول المبادلة بين طلبات قيام أمم متحدة إلكترونية واحتياجات المستخدمين النهائيين من غير القادرين على الوصول إلى الأدوات الإعلامية الجديدة. وقال إن وفده يود أن يؤكد في الختام الحاجة إلى موارد كافية تخصص لتنفيذ خطة العمل، بوصف ذلك نشاطا داعما حتى يكون إنجاز البرامج والولايات المعتمدة وإجراء ابتكارات في ميدان تكنولوجيا المعلومات مدفوعا بشواغل تحقيق الكفاءة والإنتاجية والوفورات في التكلفة.

٢٧ - **السيد النقري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفده ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين. وتساءل عن كيفية تفسير مصطلح "الإحاطة علما" الوارد في الفقرة ٣٥ من التقرير المتعلق بالتدابير المقترحة لتحسين ربحية الأنشطة التجارية للأمم المتحدة (A/55/546)، باعتبار أن الجمعية

العامة قد أكدت من جديد في مقررها ٤٨٨/٥٥، أن المصطلح حيادي ولا يفيد الموافقة من عدمها. ويود من الأمانة العامة أن تأخذ ذلك المقرر في اعتبارها لدى تقديمها تقارير إلى الجمعية العامة، حتى يمكن للجمعية أن تقيم عملها على أساس قانوني متين. وفي الفقرة ٣٥ أيضا، فإن الأمين العام عندما طلب من الجمعية العامة تشجيع الأمانة العامة على تنفيذ التدابير المبينة في التقرير بطريقة لا تضر بالطابع غير التجاري للمنظمة، فإنه لاحظ أن جميع التدابير المطروحة مماثلة لأنشطة الاستعانة بمصادر خارجية. لذلك كان يفضل أن تستشهد الأمانة العامة بقراري الجمعية العامة ٢٥٦/٥٤ و ٢٣٢/٥٥ بشأن ممارسات الاستعانة بمصادر خارجية. وفضلا عن ذلك، فإنه بالإشارة إلى الفقرة ٣٣ من التقرير، سوف يرحب بإيضاحات من الأمانة العامة عن مسألة خدمات المطاعم.

٢٨ - وقال إن وفده لاحظ في التقرير بشأن تنفيذ المشاريع الممولة من حساب التنمية (A/55/913)، أن الموارد المخصصة للحساب قد تولدت نتيجة لتغيير مناط التركيز على التكاليف غير البرنامجية (الفقرة ١ من التقرير). وقال إنه يود معرفة ما إذا كان مفهوم التكاليف غير البرنامجية والنفقات البرنامجية قد جرى تحديده على الإطلاق.

٢٩ - وأخيرا، قال إنه كما يعلم، يتعين أن يقدم رئيس اللجنة الاستشارية تقريرا إلى اللجنة الخامسة، فقد طلب أن يقدم التقرير خطيا بلغات المنظمة الست، وهو طلب سبق لوفده أن قدمه في مناسبات عديدة.

٣٠ - **الرئيس:** قال إنه سيحيل طلب الممثل السوري إلى رئيس اللجنة الاستشارية.

٣١ - **السيدة صن مينكين** (الصين): قالت إنها تنضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين. وفيما يتعلق بمقترحات إثراء تجربة زوار الأمم المتحدة (A/55/835)، أكدت ضرورة أن يشكل هذا المشروع جزءا من كل مع الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية. وأضافت أنها ترحِّب بما عرضته رابطة الأمم المتحدة في الولايات المتحدة الأمريكية من تقديم تبرعات عينية لتنفيذ المشروع، وأشارت إلى ضرورة احترام الشروط الواردة في الفقرة ١٠٧ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/56/7). وقالت إنه من المأمول أن تتبرع أيضا رابطات أخرى. وإن وفدها يلاحظ أن نفقات تشغيل المرافق الجديدة سوف تغطيها الدول الأعضاء وقالت إنها تود أن تعرف كم تبلغ سنويا. وأنها تحبذ فكرة إنشاء صندوق للتحسينات الرأسمالية لتجربة الزوار، على نحو ما اقترح الأمين العام، وإن الصندوق سيتلقى نسبة محددة من الإيرادات الإجمالية. وأعربت عن أملها في ألا يترتب على المشروع تكبد الدول الأعضاء نفقات إضافية؛ وقد أعربت اللجنة الاستشارية عن بعض القلق إزاء هذه النقطة.

٣٢ - **السيد شاندرا** (الهند): قال إن وفده ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين. وأشار إلى الملاحظات الصحيحة التي أبدتها اللجنة الاستشارية في الفقرات ٨٥ إلى ٩٤ من تقريرها (A/56/7) بشأن تكنولوجيا المعلومات في الأمانة العامة، وخاصة ملاحظاتها بشأن الحاجة إلى التماسك والتنسيق على نطاق المنظومة، وتقديم تقرير شامل إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين، بالاقتران بالميزانية البرنامجية المقترحة، بشأن تنفيذ استراتيجية للأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات تؤكد على نظم المعلومات المتعلقة بحفظ السلام.

٣٣ - وقال إن وفده يلحظ بارتياح أن التحسينات التي أجريت على مقهى الزوار قد مولها المتعهد بالكامل. وبالنسبة للخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية، ينتظر وفده باهتمام عرض المشروع المبدئي الذي يتضمن المعلومات المطلوبة. وقال إن وفده يرحب باقتراح رابطة الأمم المتحدة في

الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم تبرعات عينية لتنفيذ مشروع تجربة الزوار، وأكد أن الشروط التي وضعتها اللجنة الاستشارية في هذا الشأن هامة للغاية، وخاصة الشرط الرابع الذي يهدف إلى تجنب إضفاء طابع تجاري على منشآت المنظمة. ومن الضروري إقامة توازن بين الصورة العامة للأمم المتحدة والسعي إلى قدر أكبر من الربحية. وأشار إلى حادث وقع في مركز الأمم المتحدة للهدايا عندما أقدم موظفو المبيعات على ممارسة سلوك غير مقبول مع السواح الهنود.

٣٤ - **السيد نيوا** (الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية): قال إن مشروع تجربة الزوار، كما سبق وأكدت اللجنة الاستشارية، ينبغي أن يسير جنبا إلى جنب مع الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية إذا كان يتعيَّن تلبية جميع الشروط المتعلقة بالأمن. وكرر القول إن التقرير المتعلق بمقترحات إثراء تجربة زوار الأمم المتحدة (A/55/835) لا يدخل ضمن عروض الميزانية، واستدرك قائلا إنه من المهم مع ذلك النظر بدقة في مسألة المبالغ المتعلقة بالإيرادات والنفقات على أن يؤخذ في الحسبان أن النفقات ثابتة نسبيا في حين أن الإيرادات تتفاوت بتفاوت عدد الزوار (وهو ما ليس للأمم المتحدة تأثير عليه) وحسب أسعار الجولات المصحوبة بمرشدين. ومن الواضح أنه يتعذر على الأمانة العامة وضع أي تقديرات ما لم تحصل على مخطط للمشروع. وهذه هي الكيفية التي عولجت بها الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية، حيث إذن للأمانة العامة تقديم مشروع للتنفيذ قبل اتخاذ أي قرار. وحالما تقدم اللجنة موافقتها من حيث المبدأ، سوف تستأنف الأمانة العامة مناقشاتها مع رابطة الأمم المتحدة في الولايات المتحدة الأمريكية. وبالنسبة لما ذكر من أرقام، فقد تم تنقيحها بالنقصان عن التقديرات الأولية. وسوف تؤخذ المقترحات التي قدمتها جمهورية إيران الإسلامية نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين في الاعتبار.

٣٥ - وبالنسبة للأنشطة التجارية، سوف تنظر الأمانة العامة بشكل أوثق في المسائل المتعلقة بالاستعانة بمصادر خارجية، فضلا عن الإمكانيات التي يتيحها المشروع، ولكنها لن تستطيع أن تفعل ذلك إلا في مرحلة لاحقة. وفيما يتعلق بالتوازن الذي ينبغي إقامته بين صورة الأمم المتحدة والربحية، وهي نقطة آثارها ممثل الهند، أكد من جديد اهتمامه بتجنب إضفاء طابع تجاري على منشآت المنظمة. وهذا هو السبب في الاقتراح الذي يدعو إلى استقبال الزوار في مبنى منفصل في الشارع ٤٧. وسوف يراعى ضمان فصل الزوار عن المندوبين والموظفين. وقد عالجت الأمانة العامة بالفعل الحادث الذي وقع في مركز الهدايا والذي أبلغ عنه ممثل الهند.

٣٦ - وردا على التعليقات التي أدلى بها ممثل الصين، أكد أن الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية ومقترح إثراء تجربة الزوار هما في الواقع مرتبطان من حيث المفهوم. وأكد أيضا أن رابطة الأمم المتحدة في الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد تام لاحترام الشروط التي وضعتها الأمم المتحدة. وأشار إلى أنه من المقرر أن تقدم الرابطة تبرعات عينية، في شكل مبنى، وليس للأمانة العامة أن تنشغل بأنشطة تدبير الأموال، ولكن بالمسائل المتعلقة بالمعايير والمعمار والجدول الزمني فقط.

٣٧ - وقال إنه ينبغي بالطبع أن يكون هناك تنسيق بين استراتيجية تطوير تكنولوجيا المعلومات والميزانية المقرر تخصيصها لهذه الاستراتيجية. غير أن الغرض من خطة العمل هو إكساب طابع التماسك للمشروع، وتحديد الأهداف والأنشطة وإنشاء الأجهزة. وإذا تأكدت ضرورة تخصيص موارد إضافية لتنفيذ خطة العمل، فسوف يقدم طلب إلى الجمعية العامة للموافقة في الدورة السابعة والخمسين. وفضلا عن ذلك، سوف يعرض جدول زمني للتنفيذ سبق تقديمه بالفعل إلى اللجنة الاستشارية، على مجلس تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات الذي من المقرر أن يجتمع في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. ويعتقد أن هيكل الإدارة الذي تم إنشاؤه مناسب. ومن الواضح أن مسألة الهيكل التنظيمي العام والمحلي قد عولجت في الولاية المسندة إلى مجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولجنة تنسيق نظم المعلومات. وفيما يتعلق بما أعرب عنه من شكوك بشأن الروابط بين الأولويات والتدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها، أوضح أن هذه التدابير (٥٩ من حيث العدد) ترتبط بخمسة أهداف محددة في خطة العمل. وفيما يتعلق بالانتقاد الموجه بشأن التقرير المتعلق بخطة العمل، أوضح أن تعزيز تعميم المعلومات سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها من شأنه زيادة كفاءة المنظمة. وأكد، أخيرا، ردا على تعليق أدلى به ممثل غانا، أنه لا تفكير في عدم تعميم الوثائق المطبوعة، وإن كان من المأمول إمكان تطوير النشر بالوسائل الإلكترونية.

٣٨ - **السيد سفيلي** (الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن إدارة الشؤون الإدارية في وضع أفضل للرد على الأسئلة التي طرحها ممثلا جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية بشأن المبالغ التي تدفع لحساب التنمية والتكاليف غير البرنامجية. غير أنه بالنسبة لمسألة حساب التنمية، قال إنه من المفهوم لديه أن أحد أغراض الحساب هو ضمان عدم تحقيق وفورات على حساب الأنشطة الفنية. وبالنسبة للتعليق الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بشأن مقدار النفقات، أشار إلى البيان الذي أدلى به في بداية الجلسة والذي ذكر فيه الأرقام الواردة في التقرير. فقد كان المبلغ المنفق في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، يقرب من ١٢ مليون دولار. وأوضح أنه قد حدث تأخير في تنفيذ المشاريع لسببين اثنين: فمن ناحية كان لا بد من وجود مرحلة "انطلاق"أولية، ومن ناحية أخرى فإنه نظرا لأن الشريحة الأولى قد اعتمدت في وقت متأخر نوعا ما، فقد كان على إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تنفيذ شريحتين في فترة سنتين واحدة. غير أنه متأكد، بالنظر إلى التعجيل بمبلغ الإنفاق المسجل في الأشهر الأخيرة، من إمكان التعويض عن التأخير خلال فترة السنتين القادمة.

٣٩ - **السيد فوكس** (استراليا): أشار إلى المعلومات التي قدمها السيد نيوا بشأن النفقات المتكبدة في إطار تنفيذ خطة العمل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات في الأمانة العامة، وقال إن وفده لا يمكنه الموافقة على تخصيص موارد إضافية حتى يقتنع بسلامة الاستراتيجية المقررة. وأعرب عن أمله في استمرار الحوار حول الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.